

قضية اليوم

وقائع حمل كاذب

من تشاطر باسيل وخطأ حزب الله الى «نقزة» بري وعناد «الستة»



رفع اللقائ التشاوري سقفه زانمت مع استئناف الخلاف على الحثابب الوزارية (هيثم الموسوي)

ابراهيم الاميت

ما كاد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله يبني خطابه في «يوم الشهيد»، قبل شهر وعشرة أيام، حتى اقتنع من بيده أمر تأليف الحكومة بأنه لا مناص من حل عملي يقوم على قاعدة تمثيل اللقائ التشاوري للثواب الستة المعارضين للرئيس سعد الحريري. بعد ذلك بساعات، بدأت الاتصالات تجرى على أساس توفير إخراج لهذا المطلب، بما يضمن حقهم في التمثيل اولاً، ولا يكسر الرئيس سعد الحريري ثانياً، ويترك للرئيس الجمهورية العماد ميشال عون أمر الإخراج ثالثاً.

لم يكن احد من المعنيين بتشكيل الحكومة ينكر أن حزب الله قال منذ حزيران الماضي إنه لا يقبل بحكومة لا تضم ممثلين عن «ستة ٤ آذار»، وخصوصا الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل. لكنهما، اعتقداً، عن اقتناع أو عن مناورة، بأن هذا المطلب ليس شرطاً لازماً، وأنه يمكن تجاوزه بحجة الظروف الدقيقة. وكان اتخا لهما، مسيحياً، على تراجع الحزب لأجل سلامة البلاد، لكن الذي حصل يومها، أن باسيل - على الأقل - لس من خلال اتصالاته شبه اليومية بقيادة حزب الله أن المطلب ليس مناورة، وأنه لا بد من تحقيق التمثيل، ولذلك، سارع الى وضع خطة طوارئ، تقوم على قاعدة توفير المخطبات الثلاثة: التمثيل، عدم استقزاز الحريري وتولي عون الإخراج.

تبيّن، بعد وقت، أن باسيل كان قد أعد لائحة باسماء من يعتقد بانهم يحاكون هذه النسوية الثلاثة. وكان الأبرز لديه، اسم رئيس مؤسسة «الدولية للمعلومات» جواد عدرا، وذلك، انطلاقاً من اقتناعه بأن

الحريري لن يقبل بامرين: لا حاسمة للتخلي عن مقعد سني لهؤلاء.

- لا قوية جداً لتمثيل ثواب اللقائ في الحكومة.

لكن باسيل لم يحتج الى جهد كبير لإقناع الحريري بالنسوية، والآخر صار يريد أي حل لإعلان الحكومة، الستة المعارضين للرئيس سعد رفقياً ليسمع موافقة حزب الله، وأن الحل الوحيد يكون من خلال توقيع بعض حلفائها، ومن بينهم في التمثيل اولاً، ولا يكسر الرئيس سعد الحريري بالامر، علماً بأن عدرا ينحدر من منطقة الكورة التي تشهد نزاعات قوية بين فرنجية

وباسيل.

عندما عمد باسيل الى إبلاغ المفوضين ما قال إنه «توضيح أساسي»، فيه أنه يرفض بقوة أن يكون المخرج على شكل تنازل كتلته عن مقعد من المقاعد ال 11، وأن تنازل الرئيس عون عن المقعد السني لا يعني خروج المقعد من حصة رئيس الجمهورية، وشرع في مناورات مختلفة، من إعادة المقعد السني الى الحريري مقابل استرداد وزير

مسيحي، إلى توسيع الحكومة لتضم وزيرين إضافيين يكون أحدهما مسيحياً من حصته والآخر مسلماً

من حصة الحريري، الى فكرة مقايضة عدرا بحقائب وازنة تضاف الى كتلة لبنان القوي.

طبعاً، لم يترك باسيل الأمر يمر من دون السعي الى استغلال أكبر لهذه

المحاولة، فعاد إلى الحديث عن تركيبة الحكومة من ناحية المقاعد والحقائب. وأوحي بداية أنه يهتم حصراً بإبعاد المرشحة القواتية مي شدياق عن أحد المقاعد المارونية. ولذلك، عمد الى تقديم سلسلة من المقترحات،

رفضها الحريري الذي قال إنه التزم مع «القوات اللبنانية»، بما أرسلته من لائحة بعد الاتفاق على حصتها. لكن الحريري عاد وناقش أمر التعديل، وفق متطلبات أخرى.

في ملف الوزير السني، أدى رفض الحريري للتخلي عن مقعد من حصته، سواء كان سنياً أو مسيحياً، ورفضه فكرة توسيع الحكومة الى 32 وزيراً، للجسم الأمر عند باسيل، وأن الحل الوحيد يكون من خلال

تسمية وزير سني من حصة رئيس الجمهورية. وهنا عاد ليثبت ترشيح جواد عدرا، وباشتر مع الحريري وحزب الله، ثم مع الرئيس نبيه بري البحث عن البية للإخراج، وعهد الى

رفضها الحريري الذي قال إنه التزم مع «القوات اللبنانية»، بما أرسلته من لائحة بعد الاتفاق على حصتها. لكن الحريري عاد وناقش أمر التعديل، وفق متطلبات أخرى.

في ملف الوزير السني، أدى رفض الحريري للتخلي عن مقعد من حصته، سواء كان سنياً أو مسيحياً، ورفضه فكرة توسيع الحكومة الى 32 وزيراً، للجسم الأمر عند باسيل، وأن الحل الوحيد يكون من خلال توقيع بعض حلفائها، ومن بينهم في التمثيل اولاً، ولا يكسر الرئيس سعد الحريري بالامر، علماً بأن عدرا ينحدر من منطقة الكورة التي تشهد نزاعات قوية بين فرنجية

وباسيل.

عند هذا الحد، كانت الأمور تسير وفق ما هو مقرر. كان على الرئيس بري - قال إنه كان خارج المفاوضات، لكنه لا يمانع في ترشيح عدرا إذا كان في ذلك الخلاص لازمة الحكومة - أن يتولى الإخراج، وهو من طلب الى النائب هاشم وضع اسمه، مفترضاً، كما الآخرين، أنه سيساعد حزب

الله و اللواء ابراهيم في اقناع اللقائ التشاوري بالقبول بهذا المخرج. عدرا نفسه كان يطبع على نتائج المشاورات شيئاً فشيئاً. وكان الأمر بالنسبة اليه يقوم على فكرة أنه جرى ترشيحه لأسباب عدة، أهمها أنه لا توجد عداوة بينه وبين اللقائ التشاوري، وهو ليس محسواً على القوى السياسية البارزة حتى يقال أنه ودبعة لغيرهم عنهم، كما أن علاقته بمعظم القوى السياسية تتفاوت بين الجيدة والممتازة، ما يمنح بروز أي فبتو، وأن قبوله بهذه المهمة سيكون انطلاقاً من كونه عنصر حل لا عنصر اشتباك. لكن عدرا الذي يعرف بامر الشياطين في تفاصيل أي اتفاق، سال المعنيين بالأمر مرة ومرتين وأكثر، عن شكل الإخراج، وكرهات أسئلته، تركز حول شكل علاقته باللقائ التشاوري، وحول موقعه داخل الحكومة وعلى أي كتلة وزارية سيكون محسوباً،

بالإضافة الى كونه شديد في أكثر من اتصال على أنه لن يكون وزيراً صامتاً، وأن له موقفه من غالبية الأمور التي تطرح على جدول أعمال مجلس الوزراء، وقد يحصل كثيراً أن لا يوافق من رشحه أو من وافق على ترشيحه، على موقف من هذه القضية أو تلك، ولا سيما أن عدرا يعبر عن

المعترضين على السياسات العامة المتبعة في البلاد.

فلتت الأمور تسير على هذا النحو، الى أن أعلن عن وجود اتفاق بأن يكون عدرا مرشح اللقائ التشاوري ويجلس في مكتب لبنان القوي، وفي هذه النقطة، بدأت الإشكالات:

أولاً: عبّر غالبية اعضاء اللقائ التشاوري عن امتعاضهم من طريقة الإخراج، وأبلغوا احتجاجهم هذا الى حزب الله قبل الآخرين، وطالبوا بتعديلات على طريقة تمثيل عدرا، وإلا فإن النتيجة تكون بقرط اللقائ وفشل هذه التجربة، وسيكون لذلك الأثر الكبير على حزب الله قبلهم.

وقال اعضاء في اللقائ «الا يكفي أنه تم إسقاط اسم عدرا علينا من دون التشاور معنا، حتى يتم استخدامنا جسرًا لوصوله الى الحكومة باسمنا من دون أن يكون ممثلًا صريحًا لنا؟». ثانيًا: أعد اللقائ ورقة عمل تتضمن في واحد من بنودها (الخامس) أن يكون عدرا، أو الاسم الذي يختاره الرئيس عون، ممثلًا لهم في مجلس الوزراء، وعضواً في كتلتهم النيابية الوزارية، وأن «وزير اللقائ التشاوري سيلمترز التصويت حسب توجهات اللقائ».

هنا، لم يقفل اللقائ التشاوري الباب امام علاج معضلة موضوع عدرا داخل الحكومة. ولكن اعضاء فيه عادوا الى رفع السقف، بعدما بلغهم أن الوزير باسيل يرفض ان يكون عدرا ممثلهم

يُشهد لأركان الطبقة الحاكمة قدرتهم العالية على المناورة. إذ لا يكتفون بتجاهل احتجاجات الناس على الهرمان القائم ولا تجاهل كل قواعد العمل العادية في أي دولة ففسب، بل يقومون بكل أنواع المناورات لإبعاد الانظار عن خططهم الفعلية لكيفية ادارة الدولة في المرحلة المقبلة.

وعلمت «الخبار» انه منذ الاتفاق على توزيع الحصص الوزارية، وفي الوقت الذي شُغل فيه «فيلم الوزير الملك»، كان الأركان يلتقون ويبحثون مباشرة، ومن خلال مساعدين اساسيين، في جدول اعمال الحكومة المقبلة. وتركز البحث على الآتي:

أولاً: ضمان انجاز بيان وزاري عام يركز على الجانب الاقتصادي ويحظى بتغطية عامة تتيح للحكومة الحصول على الثقة قبل منتصف كانون الثاني المقبل.

ثانياً: اتفاق رئاسي غير قابل للنقض، بإطلاق مشروع الكهرباء وفق اعتماد مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من تمويل مصرفي لعملية بناء معامل وإعادة تحديث شبكة التوزيع، على ان يجري ذلك بالتعاون مع الجهات المانحة في الخارج. وأن يجري التفاوض مع شركات البواخر لد

أين المفاوضات الحقيقية؟

لبنان بالطاقة لعامين ونصف عام بعد خفض السعر. ثانياً: اطلاق حملة اعلامية وسياسية تشارك فيها كل القوى (ينقل عن الرئيس سعد الحريري قوله ان الجميع موافق، ما عدا حزب الله) بهدف تخضير الرأي العام لقرارات «غير شعبية» تشمل مناقشة اقتراح تجسيم دفع نحو 15 في المئة من قيمة الزيادات المقررة في سلسلة الرتب والرواتب.

ثالثاً: اطلاق ورشة تطبيق البنود المطلوبة من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وما يفرضه برنامج باريس – 4 لصرف التمويل، وأن يحصل ذلك بالتعاون مع مجلس النواب وخلال فترة لا تتجاوز اواخر شباط المقبل.

رابعاً: اقدام مصرف لبنان على اعتماد اجراءات طارئة هدفها خفض كلفة الدين العام خلال العام 2019، بغية تقليص حاجات المصرف الى العملات الصعبة، ما يسمح بإعادة خفض اسعار الفوائد، وتعزيز الاستقرار النقدي، وذلك قبل والاستفادة من تمويل مصرفي لعملية بناء معامل وإعادة وضع لبنان في مرتبة متدنية قد تنعكس تراجعاً كبيراً في قوة النقد الوطني.

بري: البعض لا يريد ولادة الحكومة

سوريا لا يُمكن أن يكون من دون ثمن».

من جهة أخرى، علمت «الخبار» أن الاقتراح الذي تقدّم به الحريري الى معاون الأمين لحزب الله الحاج حسين الخليل بالحصول على وزارة المهجرين بدلاً من «الشباب والرياضة» أثار استغراب الحزب. علماً بأن رئيس الحكومة حاول إقناع الخليل بهذا الطرح بالقول إن «الحزب معروف بنزاهته وأمانته وقادر على ضبط هذه الوزارة والسرقة فيها»، لكن جواب الخليل كان واضحاً بأن «الحزب لا علاقة له بملف المهجرين وأن موضوع التفاوض بالحقائب ليس معنا، فنحن فؤضنا الرئيس برّي بهذا الأمر وإن كنت تريد النقاش به، فانهب الى الرئيس بري».

من جهة أخرى، وبعد تبادل التراشق الاعلامي المنسوب إلى مصادر كل من التيار الوطني الحر وحزب الله بشأن تحميل كل من الحليفين الآخر مسؤولية عرقلة تأليف الحكومة، أصدر الحزب بياناً أمس ليؤكد فيه أنه «للمرة الألف لا يوجد مصادر في حزب الله أو مصادر قريبة منه» وأن «كل ما ينقل عن المصادر ما لم يصدر عن جهة رسمية أو مسؤول محدد في حزب الله باسمه، لا يعطينا إطلاقاً ولا قيمة له».



ميلاد مجيد وعام سعيد

بنك عوده